سيناريوهات مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة

محمد عبد الله عثمان أرويشد

ملخص البحث:

مرت المنطقة العربية بظروف سياسية أدت إلى قيام منظمة عربية إقليمية كان لبريطانيا دورا في إنشائها عرفت بجامعة الدول العربية تعتبر من اقدم المنظمات الاقليمية التي نشأت في النصف الثاني من القرن المنصرم ، والتي منذ أن نشأت وإلى اليوم اتسم معظم أدائها بالعجز والفشل في معالجة القضايا العربية في مختلف المجالات ، الأمر الذي أدى إلى الخطورة على كينونة النظام الإقليمي العربي من جراء الخلافات والنزاعات، ومظاهر التجزئة وموجات التغير التي يشهدها العالم العربي من التحولات السياسية الشعبية في دول المنطقة العربية بطريقة شبه متزامنة مع نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام٢٠١١، والتي امتدت إلى كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، مرورا باحتجاجات البحرين، والأردن، والمطالبة بضرورة إصلاح السياسي الذي ظهر مفهومه حديثا على المسرح السياسي للشرق الاوسط، وما يمكن ان تعطي تلك المشاريع من تصور للدور الي سوف تؤديه الجامعة العربية في المستقبل القريب في ظل التطورات المستجدة على الساحتين العربية والدولية، لتتمكن من أداء مهامها بصورة فاعلة ولتكون مركزاً هاما في الحياة العربية على كافة الأصعدة والميادين. وتلفت الدراسة الانتباه إلى أن الحديث عن مستقبل جامعة الدول العربية لا ينصرف بالضرورة إلي وحدة اندماجية شاملة، وإنما تدعو إلى التمسك بهدف التقارب والتكامل والتنسيق العربي – العربي، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومرن.

Abstract:

Arab region has witnessed political conditions which have resulted in establishing a regional Arab organization where Britain had a role in its establishment. This organization is known as the Arab League. It is one of the oldest regional organizations which have appeared in the second half of past century. Since its establishment and until now, its performance is characterized by deficiency and failure in addressing Arab issues in different fields. In turn, this resulted in risks for the existence of regional Arab system due to conflicts, disputes, appearances of division and waves of change taking place in Arab world including; popular political transformations in Arab region's states at the end of 2010 and the beginning of 2011. These political transformations have extended to Tunisia, Egypt, Libya, Syria and Yemen as well as protests in Bahrain, Jordan and claiming for political reform whose concept has emerged recently at the political arena of middle east. As a result, these projects shows the role which can be played by the Arab League in the near future under new developments at the Arab and international arena in order to carry out its tasks effectively and to be an important center of Arab life at all levels and domains. Current study attracts attention to the fact that debate on the future of Arab League does not necessarily mean forming a generic combinational unit. However, it calls for Arab-Arab congruence, coordination and integration on the condition that this should take place gradually and flexibly.

المقدمة:

تعتبر جامعة الدول العربية أنها بمثابة إطار مؤسسي يضم الدول العربية التي تسعى لاستغلال هذا الإطار للتعبير عن نفسها، وعن مواقفها العالمية بين أعضائها أملا في تحقيق الازدهار والتقدم للأعضاء كافة، وصيانة استقلالهم، والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية، وترقية العلاقات العربية –العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، نظرا لما تمتلكه هذه الدول من مؤهلات وإمكانات التكامل الضرورية سواء الجغرافية منها أو الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية والحضارية. وعلى الرغم من توفر الإمكانات والمؤهلات التي تعزز تفعيل العمل العربي المشترك في إطاره القومي، وعلى الرغم من طول التجربة والخبرة التي عاشتها جامعة الدول العربية في مختلف المجالات، إلا أنها أخفقت في توحيد الصف العربي، وتحقيق الوحدة المنشودة من قبل الشعوب العربية، وهذا ما يتأكد من خلال الواقع الذي نعيشه، وبقيت مشلولة في مواجهة القضايا الحساسة التي يعيشها المواطن العربي، ولا سيما القضية الفلسطينية، وحتى رد العدوان عن الدول الأعضاء – كما في حالة العراق- وسورية مثلاً في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الذي تطبعه العولمة، وما ينتج عنها من انعكاسات على العالم المتخلف، كما تزايدت الخطورة على كينونة النظام الإقليمي العربي من جراء الخلافات والنزاعات، ومظاهر التجزئة وموجات التغير التي يشهدها العالم العربي من الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في دول المنطقة العربية بطريقة شبه متزامنة مع نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام٢٠١١، والتي امتدت إلى كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، مرورا باحتجاجات البحرين، والأردن، والكويت، فوجئ الجميع بتحركات سريعة تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي راحت تدفع جامعة الدول العربية، وفي هذا الإطار تبدأ هذه الدراسة، بالتحليل، ملامح جامعة الدول العربية ومستقبلها، وكذلك تقييم دور وموقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية، وما شكلته تلك التغيرات من جديد في معطيات وخصائص جامعة الدول العربية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التحولات التي تشهدها المنطقة العربية إلا أن جامعة الدول العربية مازالت تعاني من انهيار على المستوى الداخلي، وهو الأساس ثم على مستوى الأنظمة العربية، وكذلك على المستوى الإقليمي بغية تفسير حالة التردد والتراجع في مواقفها أثناء الثورات العربية، كما كانت الخلافات السياسية لها انعكاسات سلبية دائماً على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي سبباً لتعثرها ومن هذا المنطلق تبلور مشكلة الدراسة وفقا للتساؤل التالي:-

إلى أين تتجه جامعة الدول العربية؟ وهل حققت التحول السياسي في المنطقة العربية من حيث أهدافها المرجوة في ميثاقها، أم فشلت في تحقيق ذلك؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١. وما هي مقترحات النهوض بالواقع العربي، ومحاولة حل أية أزمة عربية -عربية في المستقبل؟ هل هو إلى الإصلاح بالضرورة أم إلى تعميق الخلل، أم إلى عقلنة أدائها الوظيفي؟
٢. ما هي السيناريوهات المستقبلية لجامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة؟

أهداف الدراسة:

١. تسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية، وتقييم أدائها ومواقفها إزاء التحولات السياسية في المنطقة.
٢. تشخيص وتحليل أثر العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التغيرات السياسية العربية أثناء الثورة.

أهمية الدراسة:

إن جامعة الدول العربية هي الإطار المؤسسي، والهيكل النظامي الذي يعبر عن الأمة العربية، ويتحدث باسمها، وتنحصر عضويتها في الدول العربية،

لذا كان لزامًا علينا التعرض، أهمية التحولات السياسية في المنطقة التي تجاوزت تخمينات وتحليلات الباحثين والمهتمين بشأن مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة والتي تكمن خطورة انعكاساتها على العديد من بلدان العالم العربي، بما في ذلك الدول العربية - التي اختارت في زمن الاحتجاجات والثورات الشعبية في دول الربيع العربي إعادة النظر في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكذلك في العلاقات البينية، والتي تتمثل في حالة التوافق بين الدول العربية بعد قيام الثورات الشعبية، ومن هنا يمكن تحديد أهمية الدراسة على النحو الآتي:-

- الأهمية العلمية للدراسة:

إن موضوع مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة، والواقع العربي الراهن دراسة علمية؛ وذلك لمعرفة واكتشاف الحقائق على أحسن وجه، وكل هذه الأسباب تحفزنا وتشجعنا على الخوض لإنجاز هذا الموضوع باستخدام كل ما أتيح لنا من مناهج علمية ،ونظريات التكامل، والخبرات والتجارب الإقليمية من خلال إرساء دعائم بحث علمي منهجي مدعم بالوقائع الثابتة المستقاة من مصادرها الأصلية.

- الأهمية التطبيقية للدراسة:

وتتجلى أساسا في التوصل لعمل علمي أكاديمي نبرز من خلاله مستقبل جامعة الدول العربية، بقصد تشخيص الأداء، وتقديم الحلول المناسبة، والوصول إلى نتائج، وتوصيات مقبولة، كما نطمح من خلاله أيضًا إلى إفادة كل مهتم بالقضايا العربية، والمنظمات الإقليمية خصوصًا، "جامعة الدول العربية"، وصناع القرار، والفاعلين فيها بقصد الأخذ به لإدراك المستقبل وتجاوز كل ما هو موجود من أجل تفعيل بناء المشروع العربي البديل.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على إثبات صحة الفرض التالي:

* أن هناك علاقة ارتباطية بين حدوث الأزمة في الدولة وبين التحول في نموذج نظامها السياسي، وأن بقاء جامعة الدول العربية مهم في مرحلة التحولات السياسية في المنطقة. يعتمد على القيادة السياسية للدول الأعضاء الاستجابة على المبادرات الاصلاحية المطروحة لتطوير الهيكل التنظيمي والنظام الاساسي، والقدرة التمويلية من شراكات الدول الاعضاء في الجامعة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج ومداخل مكملة لبعضها البعض في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار وظيفة الدراسة وتحقيق اهدافها وهي:

المدخل الوصفي والتحليلي:

وذلك لتحليل جميع العوامل والظروف التي أحاطت بقيام جامعة الدول العربية، وصولا إلى الأسباب التي أدت إلى نجاح أو فشل مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التحولات السياسية في المنطقة.

المدخل الاستشرافي:

وهو منهج الرؤية المستقبلية المبني على استقراء الواقع السياسي "ديناميكية المسار الفعلي للظاهرة السياسية" ودراسته على ضوء التحولات والحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء، وتصحيح الخطأ، وتقديم مبادئ وآراء مستخلصة من ذلك الواقع، أي الانتقال من الخاص إلى العام.

المدخل القانوني:

والذي يعد قضية البحث وحدة واحدة وذلك من خلال رؤية الأسباب الداخلية والخارجية فيما يتعلق بمختلف القضايا الخاصة بجامعة الدول العربية،

حيث إن هذه العوامل والأسباب هي أنساق لعملية تؤثر وتتأثر ببعضها في قضايا موضوع البحث كلها، ثم إن هذا المنهج يخدم البحث لاستكمال أبعاده بطريقه قانونية علمية، وهنا ندرس واقع الجامعة العربية القائم، وآليات اتخاذ القرار فيها، وموقفها تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية الراهنة للوصول إلى تعميمات للنتائج، وهذه المناهج في معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها، والتي تشكل نظريات سياسية وأفكاراً قابلة للتطبيق والدراسة، وهنا لابد من طرح رؤى وأفكار مستقبلية بشكل استشرافي تنبؤي لدور جامعة الدول العربية ومستقبلها بناء على التحولات المستقبلية للمنطقة العربية لبناء العلاقات المتوقعة.

حدود الدراسة:

لكل دراسة علمية أو نظرية حدود مكانية، وحدود زمانية، وتتمثل الحدود المكانية في المنطقة العربية، أما الحدود الزمانية فتتمثل في الفترة الزمنية التي حدثت فيها الثورات العربية، وما تخللها من مواقف جامعة الدول العربية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية على النحو الآتي:

مصطلحات الدراسة:

هناك مجموعة مصطلحات تتضمنها هذه الدراسة لابد من تعريفها تعريفًا إجرائيًا، مثل:

١. جامعة الدول العربية Arab League:

هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها، والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي ،وكانت الوحدة العربية هي المطلب من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، يقع المقر الدائم للجامعة في القاهرة عاصمة مصر.[i]

٢. التحول السياسي Political Transition:

هي عملية تحول أو الانتقال السياسي يعني في عمقه وشموليته التبديل الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، وتنطوي هذه العملية على إجراء قدر كبير من التغييرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية، يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام.[ii]

بعد هذه القراءة الاستطلاعية ليس ثمة شك في أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتأثر بما أسفرت عنه ثورات الربيع العربي من آثار إيجابية وسلبية على السواء، وأن ما اتخذته جامعة الدول العربية من إجراءات، وما لم تتخذه منها في شأن هذه الثورات سينعكس على هذا المستقبل بشكل أساسي على الصعيدين الداخلي والخارجي،[iii]حيث لم تتمكن الجامعة العربية من تطوير نفسها، منذ تأسيسها، في إدارة العديد من الأزمات العربية، أو تعزيز العمل العربي المشترك، وذلك بسبب ميثاقها الذي لم يتجاوز حدود العلاقات والروابط البينية بين أعضائها، متجاهلاً أية إشارة إلى النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية أو أي مضمون وحدوي، وهذا ما أفقدها القدرة على مواجهة المخاطر الجدية التي تهدد الأمن القومي العربي، فثمة حالات من الضعف والقصور رافقتها منذ قيامها أسهمت في تخلفها مقارنة بالتنظيمات الإقليمية الرائدة في مختلف المناطق في العالم.[iv]

وإذا كانت- كمنظمة إقليمية- قد تعرضت لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، حيث لم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق عام ٢٠٠٣، دون قرار دولي، ودن اعتراف مكتوب من مجلس الأمن بحجة وجود أسلحة دمار الشامل لديه، ودعمه للإرهاب، رغم لجنة التحقيق التي أثبت عدم صحة ذلك.[v]

ومع اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية منه دخلت الدول العربية عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها؛ فقد تغير النظام المصري، ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري أجنبي فيها كان للجامعة دور فيه، بالإضافة إلى تغير النظام في تونس، وترنح أنظمة أخرى من المرجح أن تسقط هي الأخرى كما في اليمن وسوريا، مع انفصال ونشوء دولة جديدة بجنوب السودان، [vi] التي فتحت باباً جديداً للتدخل الدولي، والذي قاد إلى الاستفتاء على بقاء جنوب السودان أو انفصاله عام ٢٠١١، وكذلك عجز الجامعة العربية عن التدخل في أزمة الصومال الممتدة، والتي قادت في طورها الراهن إلى وجود عسكري إثيوبي بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وآخرها ذهاب نظام الحكم السابق في موريتانيا إلى دائرة النفوذ الإسرائيلي.[vii]

وثمة أسباب عديدة تفرض ذلك؛ أولها، أن هذه المنطقة مازالت تعيش في خضم تفاعلات وتقلبات سياسية داخلية على خلفية ثورات الربيع العربي، والتداعيات الصعبة والمعقدة الناجمة عنها. وثانيها، أن الصراع في سوريا لم يحسم بعد، ولم تتضح أبعاده وتأثيراته على خارطة الشرق الأوسط، لا سيما أن هذا الصراع سيحدد- على الأغلب- مكانة الدولتين الإقليميتين البارزتين فيه، أي تركيا وايران، وفيما يتعلق بإيران فهذه الدولة تروج لاحتمال إجراء تغييرات في سياستها للتكيف على نحو أفضل مع الأحوال الإقليمية والدولية.[viii]

وبذلك يمكن القول بأن تحليل الظاهرة والمتغيرات يشير إلى تحولات كبيره وفرص مواتية لإحداث نقلة نوعية في بناء نظام إقليمي عربي جديد لحكومات هذه الثورات، واستجلاب سياسات جديدة للعالم في التعامل مع المنطقة في المرحلة القادمة، وهناك دول عظمى إقليمية، في المنطقة العربية منذ اتفاقيات سايكس بيكو عام ١٩١٦ حيث أصبح لدينا ثلاث دول رئيسية مؤثرة، وهي: إسرائيل (قبل عام ١٩٦٧ وبعده)، وإيران (إيران الشاه، وإيران الثورة

الاسلامية)، وتركيا (العلمانية المفرطة في عهد أتاتورك وما بعده ، وفي عهد حزب العدالة) وهذه القوى الإقليمية ما زالت تؤثر في المنطقة تأثيرا حقيقياً (سياساتها، برامجها، توجهاتها، علاقاتها معنا...)، لذا يُعتقد بأنها - تؤثر بشكل كبير- على الأمن القومي العربي الجمعي كما هو الحال بالنسبة للأمن القطري لكل دولة عربية على حدة،[ix] ثالثها: بروز دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية على خط هذه الاصطفافات يجعل الحديث اليوم عن نظام إقليمي عربي أو عمل عربي مشرك موضع تساؤل، والأمثلة كثيرة؛ فلقد كان واضحاً قبل اندلاع ثورات الحرية العربية أن النظام الإقليمي العربي ممثلاً في الجامعة العربية غير قادر على الدفاع عن المصالح العربية المشتركة، أو عن سيادة الدول العربية، فرغم الأهداف النبيلة لمعاهدة الدفاع العربي المشترك بالدفاع عن الكيان العربي في وجه المخاطر والتهديدات، استمرت، بل ازدادت الانتهاكات الخارجية للأراضي العربية من دون رادع في الكثير من الأحيان، فما زالت إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية في خرق واضح للقانون الدولي، وانتهاك سافر للأمن والسلم الإقليميين.[x]

وفي هذا الخصوص فإن التحولات لم تكتمل بعد، وسيكون اكتمالها أكثر صعوبة من تلك التي تتحكم في الجامعة العربية اليوم فموضوع صراع القوى بين أنصارها وأعدائها، ليس بسيطا، بل إن له تأثيرا كبيرًا وليس مقصورًا فقط على مستقبل جامعة الدول العربية وأعضائها وإنما ينسحب على كل دول العالم، وكما كانت الظروف الدولية والإقليمية وقت قيام جامعة الدول العربية مؤثره بدرجة فعالة في نشأة هذه المنظمة، وفي وضعها القانوني، فمن المعتقد أن التحولات السياسية الحالية في المنطقة على الصعيدين الدولي والإقليمي لها أيضا نفس التأثير، وأن التحولات السياسية في المنطقة تحدث في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ومطلوب من جامعة الدول العربية، أو بالأحرى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مسايرة هذه التحولات من خلال تطوير المنظمة للتعامل معها.[xi]

فالنقلة الحقيقية لجامعة الدول العربية ستحدث عندما تتخلص من الخضوع لمواقف دول بعينها، وعندما تتصدى لكل الملفات والقضايا دون تمييز بنفس الجرأة وبذات الإيجابية، وعندما تلتزم الدول الأعضاء بما تتفق عليه بتنفيذه على الأرض، وليس فقط بالتوقيع على الورق، وإجمالا، عندما تصبح جامعة الدول العربية بحق، أي جامعة الشعوب لا الحكومات العربية.[xii]

وهذا مرتبط بقدرة العرب على إصلاحها حتى تتحول إلى إطار فاعل لتعزيز التضامن العربي، وتوحيد السياسات العربية، ودمج أسواقها، وتكثيف مبادلاتها التجارية، لكن لن يكون مثل هذا الإصلاح ممكنا من دون معرفة المشاكل المطروحة، والأسباب التي حالت أو التي لا تزال تحول دون نجاح المنظمة العربية الإقليمية.[xiii]

وفي ظل التدخلات الخارجية "الدولية والإقليمية "في المنطقة العربية تزايدت الخطورة على النظام الإقليمي العربي على أثر النزاعات الداخلية، ومظاهر التجزئة، وتراجع الدور العربي في العالم، وحدوث التغييرات السياسية العربية في ضوء الربيع العربي، وفي ظل ضعف الإرادة العربية، وانحسار دور الجامعة العربية في مجمل القضايا، لذا وجب إعادة النظر في مستقبل جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية من خلال ضرورة القيام بإصلاح جامعة الدول العربية حتى تنسجم وتواكب الواقع العربي الجديد خصوصاً بعد الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية، ووضع البرامج والسيناريوهات المحتملة والمتوقعة من أجل مواكبة هذه التطورات.[xiv]

ولكن التاريخ العربي المعاصر يدلنا على أن المآزق والمخاطر الحالية ليست أول ما تواجهه الأمة العربية، والتي استطاعت في كثير من الأحيان أن تتغلب عليها، وتحولها إلى انتصارات، و تحفل الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالكثير منها وتشير الدراسات المستقبلية تشير إلى أن هناك بدائل "مشاهد أو سيناريوهات "مختلفة للمستقبل، وأن المستقبل ليس قدراً مكتوباً علينا، وأن بعض هذه البدائل أفضل من غيرها، ولكل منها ثمنه ومتطلباته، واختيارنا

للأفضل منها يعتمد على مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لذلك الخيار الأفضل.[xv]

وإن محاولة استشراف المستقبل لم تعد ضربا من التنجيم أو رجما بالغيب مثلما كان يفعل الأقدمون في العصور المنصرمة، بل أصبحت علما له مناهجه، ووسائل، وأدوات البحث الخاصة به، وقد وضع العلماء كثيرا من المؤلفات في هذا المجال. ومعرفة مستقبل جامعة الدول العربية يتطلب تحليل العلاقة بين تطور الفكر القومي العربي وقيامها، ثم دراسة تجربتها في العمل القومي كمنظمة إقليمية دولية، والبحث في مقومات الواقع العربي بسلبياته وإيجابياته لإبراز الحقائق، واستخلاص النتائج القادرة على ترجيح كفة الاختيار بين استمرار بقائها كما هي، أو محاولة تطويرها؟ أو الانتقال بها الي طور الاتحاد العربي.[xvi]

وفي ضوء ما تقدم يبرز سؤالان: أي مستقبل؟ وهل هو نظام عربي "جديد"؟. وأي جامعة في إطاره؟ هل سيكون لجامعة الدول العربية المشاهد الحالية، أو مشاهد جديدة من اجل المستقبل؟ وكيف سيكون حال الدول الأعضاء؟ وبالتالي كيف سيكون حال مستقبل جامعة الدول العربية في ظل هذا التحول السياسي الكبير في المنطقة؟ إن النظر في جملة التهديدات وتداعياتها المختلفة مستقبلاً يشير ثلاثة سيناريوهات في نظرتها إلى الوقع الراهن، ونظرتها إلى مستقبل الجامعة العربية: أولها سيناريو أن تظل وتستمر الجامعة كما هي، ثانيها أن تظل الجامعة مع التحديث وتغيير، وتطوير أدائها، وثالثها: أن تتحول الجامعة إلى منظمة أخرى، والتي سنتناول تلك السيناريوهات المستقبلية لجامعة الدول العربية، وهي على النحو التالي:-

سيناريو الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم:

ويشير هذا السيناريو إلى بقاء الجامعة على ماهي عليه، أي الاستمرار الروتيني المعتاد، وبلا أي اختراق في أي ملف، أو قضية عربية ما [xvii] بمعنى القدرة على البقاء، والتواؤم مع التحولات البينية، وهو ما يمكن قياسه من خلال العمر الزمني لمؤسسة والعمر الجيلي، بمعنى الانتقال السلس من جيل إلى آخر

داخل المؤسسة، والتغير الوظيفي، أي بعبارة أخرى قدرة المؤسسة على تنويع وظائفها بإتاحة وظائف جديدة، والتخلي عن وظائف حالية للتواكب مع التغيرات البيئية، وتطلعات المواطنين، مثل مدى قدرة الأحزاب السياسية على الانتقال السلس من وظائف ممارسة السلطة إلى وظائف المعارضة دون تفككها وانهيارها.(xviii)

والجامعة العربية كمؤسسة للنظام العربي تعكس تماما حال أعضائها، ومدى التزامهم بتقوية دورها، أو إصلاحها، أو بقائها عند حد الحياة الروتينية، أو ربما عديمة الفاعلية. فهي جامعة للنظم العربية الحاكمة تتأثر بتوجهاتها، وتفاعلاتها البينية، سواء كانت تعاونية أو صراعية، ولا يمكنها أن تشكل مؤسسة مستقلة تماما عن توجهات الحكومات، بل تعكس قدر طموحاتها وقدراتها، وحجم إراداتها في الفعل الإيجابي أو السلبي وفقا للحالة والحدث.(xix)

وبرغم الانتقادات الهائلة بأنها منظمة انتهى عمرها الافتراضي ، وأن الحل الأمثل لها هو إغلاقها، كان هذا خطاب الساسة والمحللين العرب طيلة(xx)، العقدين الماضيين، وتحديداً مند انتقال مقر الجامعة إلى تونس، ثم عقب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ثم بعد حركة الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في عامي ٢٠١١-٢٠١٢، ويجوز القول بأن الربيع العربي قد وجه صفعة قوية لبيت العرب، ووضع دوره وفاعليته على المحك، وهو ما بدا جليا في عدة ملامح:

أولها: كشفت الثورات والانتفاضات العربية مقدار الجفاء بين جامعة الدول العربية والشعوب العربية، التي أفاض ميثاقها في التأكيد على سيادة كل دولة وعد التدخل في شئونها الداخلية، وحماية الأنظمة الحاكمة بها.

ثانيها: اعاد الربيع العربي تسليط الضوء مجددا على أحد المثالب الخطيرة في العمل العربي المشترك، ألا وهو الاستقواء بالخارج لحل المشاكل وتسوية الأزمات الداخلية.

وثالثها: تنامي إقبال بعض الدول العربية على التجمعات الإقليمية البديلة للجامعة العربية سواء تلك الضيقة أو الأوسع على حساب الجامعة العربية(xxi)

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والتحديات التي ساهمت على الدوام في إبراز نواحي قصورها، والحد من فاعلية دورها، ألا أنها تمكنت من المحافظة على استمرارها وبقائها في موقعها كرمز يمثل الحد الأدنى الممكن تصوره من التضامن والتنسيق على مسرح السياسة العربية، وعلى ساحة العمل العربي المشترك بأشكاله ومجالاته المختلفة[xxii]، إن استمرار الوضع القائم، والذي تعيشه جامعة الدول العربية يحتم عليها الإصلاح خصوصًا في ظل الظروف الداخلية والخارجية، ومن خلال التحولات الجارية على الساحة العربية فإنه من المتوقع حصول تحول في مواقف جامعة الدول العربية يتم من خلاله وضع منهجية جديدة للعمل العربي المشترك تحافظ على التناسب بين القدرة على التطبيق، ومدى التفويض والتكليف بالأدوار، وبناء مؤسسات حديثة لقيادة الجامعة، وهذا يساعد الجامعة العربية على مواجهة التحديات.[xxiii]

ويشير هذا السيناريو إلى قدرة النظام الإقليمي العربي متمثلاً في الجامعة العربية على احتواء التحديات الراهنة، والحفاظ على مقوماته التنظيمية، وهويته العربية من خلال تطوير الجامعة العربية ومؤسساتها، وتوفير دور أكبر للتنظيمات "الإقليمية" داخله، وتنامي تحالف سياسي يشمل بعض دول الخليج، ومصر، والأردن، والجزائر، وربما دولا أخرى تجد مصلحتها في وقف التداعيات الانقسامية والتفكيكية لما يحدث في منطقة الشرق العربي، والحيلولة دون وصول تأثيرها إلى مجتمعاتها. يضاف إلى ذلك أن مصر التي أنهت في عام ٢٠١٣ حكم تيار سياسي، وما ترتب على هذا الحدث من عودة قوية لدور الدولة المصرية، يؤكد ذلك التعاون والتنسيق القائمين لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من الوضعين الليبي والعراقي والسوري. ومن الأرجح أن دول هذه الكتلة سوف تسعى إلى ضم دول أخرى إليها، وإلى الحيلولة دون تعرض النظام العربي للتفكك أو الانهيار، يدعم هذا السيناريو أيضا أن الصورة التي خرجت بها داعش ومثيلاتها تفتقد القبول لدى تيار عريض من الجمهور العربي، إذ إن الشعور العام يرى داعش خطرا يتجاوز العراق وسوريا، ويمثل تهديدا للأمن الإقليمي.[xxiv]

وبالتالي فإن جامعة الدول العربية سوف تشهد اضطرابات كبيرة، وواقعاً مملوءً بالصعاب والأزمات بالرغم من أن الدول العربية لن توجه لها الضربة القاضية، ولن يتم انسحابها منها، أو تجميد عضويتها بها، لكن جامعة الدول العربية ستبقى تعاني من مسألة الثقة بين الدول الأعضاء، خصوصا إزاء القضايا الحساسة حتى ولو أعلن الحكام عن نيتهم للمصالحة العربية، ومن جهة أخرى [xxv] فأن المنافسات والخلافات العربية، ومشكلة بناء التوافق في إطار الجامعة- وفقا لمعظم الأدبيات العربية- معظم الكتابات العربية تعزو الأزمة المحتدة للجامعة العربية إلى الخلافات المستعصية والمستمرة بين الدول العربية الرئيسية، ولكن لم يتم تصنيف هذه الخلافات، وتتبع تأثيراتها على أداء الجامعة، ومستوى العمل العربي المشترك في الفترات الزمنية المختلفة.[xxvi]

وليس هذا في حد ذاته بسبب النزعات الفردية والنفسية والأيديولوجية والسياسية، وإنما بسبب ضعف النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول جامعة الدول العربية، ومن هنا يمكن الإشارة إلى التخلف باعتباره عاملا أساسيا في تدهور مستقبل جامعة الدول العربية، ويمكن القول في ظل هذا السيناريو بأن جامعة الدول العربية ستبقى في إطار هذا المسار المستقبلي تركز على الروابط الثقافية، مع تبادل محدود نسبيا في المجالات الأخرى، لكن يصعب - إلي حد كبير- تصور نهوض جامعة الدول العربية إلى مستوى الالتزامات العميقة والطويلة المدى.[xxvii]

وبحكم العلاقة بين النظام والمنظمة، فإن اتخاذ قرار جدي وجذري بشأن إصلاح حال الجامعة، وتنفيذه بنفس الجدية يعطى مؤشراً حاسماً بشأن احتمالات إصلاح النظام العربي، فنقطة البداية الصحيحة بشأن أي إصلاح، إنما ينبغي أن تنصب على إصلاح حال الدول العربية ذاتها؛ جدياً وجذرياً لاستمرار بقائها![xxviii]

وربما ليس من المنتظر في المستقبل القريب أن يتغير حال جامعة الدول العربية بسبب حركات التغيير في العالم العربي، إذ إن نجاح عدد أكبر من هذه

الحركات في تغيير نظم الحكم في بلدانها في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن ومن بعدهم سوريا في مرحلة لاحقة، وفشلها في ذلك في بلدان أخرى، سيؤدي إلى استقطاب حقيقي داخل جامعة الدول العربية،[xxix] وهو ما يوجد فرصاً مواتية لبروز موجة استقطابية جديدة مستقبلاً أشبه بالموجة الأولى التي نشبت قبل أربعة عقود بين النظم " الثورية" والنظم التقليدية"، أو " غير الثورية". في مواجهة الطوفان العربي الجارف.[xxx]

كما رجحت الدراسة أن يكون السيناريو الأكثر رجحاناً في المستقبل القريب والمتوسط، هو استمرار الوضع القائم، كما سيحدد ايضاً "مستقبل" هذا السيناريو، بين التطور والتدهور، حال الثورات العربية، ومدى امتدادها وشمولها. وهو ما سيستتبع تحولات جوهرية في تفاعلاتها الإقليمية والدولية.

سيناريو الثاني: سيناريو الإصلاح وتطور أدائها:

ويرى أصحاب هذا السيناريو أن الجامعة العربية وإن ظهر عليها الإخفاق والفشل في مناسبات شتى، فإن ذلك لا يبرر إلغاءها بل يوجب سد الثغرات التي أدت إلى هذا الفشل بعد إجراء المقارنة مع النظم الإقليمية الأخرى، والاستفادة منها في تفعيل وتعزيز آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، ويطرح هؤلاء استراتيجية الإصلاح التدريجي والمنهجي، على أن تراعي الدول الأعضاء التزاماتها تجاه الجامعة العربية مستقبلا بشكل يختلف عن المراحل السابقة، على أن تتضمن استراتيجية الإصلاح التدريجي إصلاح وتحديث النظم العربية ذاتها، وتقوية أوضاعها الداخلية، ويبدو أن هذا الاتجاه بدأت تتبناه الجامعة العربية اليوم، فعندما دعت الجامعة أعضاءها إلى تقديم مقترحات تهدف إلى تطوير منظومة الجامعة، استجابت معظم الدول العربية لهذه الدعوة، وأرسلت العديد من الأفكار والمشاريع حول رؤيتها المستقبلية لاصلاح الجامعة العربية.[xxxi]

ويحتم الوضع القائم الذي تعيشه جامعة الدول العربية عليها الإصلاح خصوصًا في ظل الظروف الداخلية والخارجية، والتحولات التي يشهدها عالم

اليوم - سواء في طبيعته، وآلياته، أو في قضاياه واهتماماته- حيث أضحت قضية التطوير والإصلاح قضية ملحة وضرورية، وليست مجرد قضية رفاهية، أو مجرد مطالب نظرية، إذ فرض الواقع الذي تعيش فيه المنظمة ضرورة إجراء التعديلات والإصلاحات، إذا كانت هناك نية لتفعيل دورها، وذلك لمواجهة التحديات والمعوقات التي فرضها الواقع الجديد عليها.[xxxii]

وإذا كانت محاولات إصلاح هيكلة الجامعة، وتفعيل دورها قد جرت في مرات عديدة في الماضي، فإن هذا الإصلاح أصبح اليوم أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى، فمشكلة إعادة الهيكلة والتنظيم والإصلاح والتغيير والتأقلم والتكيف مع الظروف الجديدة التي يعيشها العالم، وضرورة تطبيق ديمقراطية صناعة القرار داخلها، وخروجها من الروتين والبيروقراطية إلى العمل الجاد والفعال على مختلف الأصعدة أصبحت ضرورة بعد ثورات الربيع العربي، والحراك السياسي والاجتماعي الذي نجم عنها، وبعد المشاكل التي تعاني منها عدة دول عربية، فلا حل أمام منظمة العرب سوى الإصلاح والتغيير.

فميثاق الجامعة واللوائح التي تحكمها وتديرها أقُرت في الأربعينيات من القرن الماضي وهذا يعني أن هذه القوانين بحاجة إلى أن تُغير وتجدد وفق التطورات العديدة والمختلفة التي شهدتها الدول العربية في السنوات القليلة الماضية. فقمم الجامعة أصبحت روتينية شكلية وبروتوكولية، وحتى آليات العمل فيها غير مبنية على أسس علمية وديمقراطية وفعالة، فالجامعة، مع الأسف الشديد، تعكس وضع الأنظمة العربية نفسها، فقوانينها ومواثيقها مازالت كما كانت في الأربعينيات دون تطوير ولا تغيير ولا تكييف مع معطيات الألفية الجديدة.[xxxiii]

كما نلحظ أن الأداء المؤسسي لجامعة الدول العربية يتناول مشروعات تطوير الجامعة، وما آلت إليه من قبول أو إرجاء من جانب مؤتمر قمة الكويت في مارس ٢٠١٤، وأداء مجلس الجامعة تجاه الأزمات والقضايا العربية في سورية وليبيا ومصر ولبنان واليمن وغيرها، وكذلك تجاه موضوع التعاون العربي

الأفريقي، ودور المجتمع المدني العربي، ثم نشهد ملامح تشكل نظام عربي جديد في ضوء آثار الانتفاضات والاحتجاجات العربية وتداعياتها.[xxxiv]

ومن خلال التحولات الجارية على الساحة العربية فإنه من المتوقع حصول تحول في موقف جامعة الدول العربية يتم من خلاله وضع منهجية جديدة للعمل العربي المشترك تحافظ على التناسب بين القدرة على التطبيق، ومدى التفويض والتكليف بالأدوار، وبناء مؤسسات حديثة لقيادة الجامعة وهذا يساعد الجامعة العربية في[xxxv] وضع برنامج عمل مستقبلي تعيد فيه ترتيب أولوياتها بشكل تجعل فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشئون الأمن القومي العربي بمختلف جوانبه في مقدمة ذلك البرنامج، وفي إطار التعاون والتكامل والاندماج المتجه نحو التوحيد.[xxxvi]

سيناريو الثالث: انهيار جامعة الدول العربية واستبدالها بتجمع فرعي عربي آخر:

نظراً للإخفاقات التي منيت بها الجامعة العربية أطلت علينا أفكار عربية وغير عربية تدعو إلى استبدال جامعة الدول العربية بهيئات إقليمية بديلة تقود المنطقة، ومن بين المشاريع المقترحة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يشرك إسرائيل كلاعب إقليمي أساسي في المنطقة يذيب الهوية العربية[xxxvii].

وهذا المشروع يهدد بزوال الجامعة العربية نفسها، فقد جرى الحديث عن "جامعة شرق أوسطية" تشمل الدولة الصهيونية وتركيا وإيران وباكستان والجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقا، وهذا المشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي يحاول الأمريكيون فرضه على المنطقة، ومؤخرا الاتحاد المتوسطي الذي جاءت به فرنسا [xxxviii] هو الحلم الغربي – الإسرائيلي الذي يهدف إلى إعادة هيكلة المنطقة، وتوسيع نطاق الإقليم ليضم دولا غير عربية بحيث ينشأ نظام إقليمي متعدد القوميات. ويدعم هذا السيناريو ثلاثة عوامل؛ الأول: أنه يتسق مع المفهوم الغربي – الإسرائيلي الأكاديمي والرسمي للمنطقة، والذي يعدها منطقة

"فسيفسائية" تعيش فيها صنوف شتى من الأديان والقوميات والمذاهب، والإثنيات الطائفية واللغوية. والثاني: أنه يترتب على استمرار الصفة العربية للنظام الإقليمي ألا تصبح إسرائيل جزءا منه، وأن تكون معاهدات الصلح والاتفاقات التي تجري بينها وبين بعض الدول العربية بمنزلة إجراءات عملية تستدعيها أسباب واقعية، لذلك، فإن الشرعية السياسية التي تنشدها إسرائيل تتحقق بنفي الصفة العربية عن المنطقة، وإكسابها مسمى "شرق أوسطيا". وفي هذا السياق، ترددت مشروعات الشرق الأوسط الجديد، والكبير، والموسع التي طرحتها الولايات المتحدة منفردة أو مع مجموعة الدول الثماني الصناعية. الثالث والأخير: ازدياد تأثير إيران وتركيا في الشأن العربي، واستمرار السياسيات الإسرائيلية العدوانية، واختلال موازين القوى لغير مصلحة العرب. ومشكلة هذا السيناريو الفرعي هي الرفض العربي الشعبي لإسرائيل، وحتى الدول التي وقعت معاهدات سلام معها حرصت على إبقاء علاقاتها معها في إطار المصلحة دون أن يؤثر ذلك في مفهوم الانتماء العربي.[xxxix]

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى احتمال وجود تفاهمات ضمنية بين بعض دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية في مواجهة دول أخرى من الفئتين، ومن أبرز أمثلة هذا النموذج ما اصطلح على تسميته، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدول محور الاعتدال، ودول محور الممانعة، التي هي في حقيقة الأمر تكريس واقعي وصريح لتناقضات البيئة الإقليمية العربية، والتخطي بها إلى مستوى مفهومي أعلى، هو النظام الشرق أوسطي. كما أن الحرب الأهلية السورية أدت إلي تشكيل محاور تقاطعت فيها دول المنطقة بين مؤيد للحكومة السورية، ومؤيد للمعارضة المسلحة. هذه الاعتبارات وتؤدي إلى نتيجة، مفادها أن دراسة التفاعلات الدولية في هذه المنطقة هي من التعقيد بمكان.[xl]

ولعل الأزمة السورية ستكون الأخطر تأثيراً في مستقبل الإقليم ، فأيا كانت نتيجتها، فسينشأ عنها تحالف شيعي كبير متواصل ومؤثر ممتد من إيران

إلى العراق إلى سوريا (إذا انتصر نظام الأسد)، أو الدولة العلوية على المتوسط (إذا سقط نظام الأسد)، ولبنان أو دولة شيعة لبنان. وإذا حدث ذلك، وهو أمر غير مستبعد، فإنه سيمثل تحديا، بل تهديدا جوهريا لدول الإقليم غير الشيعية وفي مقدمتها البحرين والكويت، والامارات، واليمن، وربما مصر. وعندئذ، سيكون التحدي متمثلا في غياب منظومة إقليمية موازية أو مقابلة، وخصوصا في ظل الضعف المتزايد حاليا للنظام الإقليمي العربي. ويزيد من خطورة مثل هذا الاحتمال وصول إيران في الأجل المتوسط أو البعيد، لتكنولوجيا السلاح النووي، وهو ما يمكن أن يمثل " سيناريو أسوأ" إذ ينشأ ردع ثنائي متبادل بين إسرائيل وإيران.[xli]

وهناك عقبات كبيرة تحول دون هذا السيناريو كبديل للنظام العربي؛ أولها: أنه ليس من المؤكد أن النظرة الاستراتيجية الحاكمة في الولايات المتحدة تجد مصلحتها في تقسيم المنطقة؛ لأن هذا التطور يمثل تهديدا لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. ثانيها: أن حالة الفوضى تمثل خطرا مباشرا على دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية بسبب تدفق الهجرة غير الشرعية على شواطئها. ثالثها: أنه لا توجد دولة عربية تؤيد أو تشجع هذا السيناريو. فمع أن بعضها تدخل في أكثر من مناسبة لدعم تغيير نظام الحكم في دولة أخرى، أو لدعم الانتفاضات الشعبية فيها، فإن أحدا منها لا يدعم صراحة دعوات التقسيم أو الانفصال. رابعها: التخوفات التركية والإيرانية من هذا التطور الذي سوف تكون له تداعياته على الوضع الداخلي في أنقرة وطهران. خامسها وأخيرا: أنه باستثناء الإثنيات كبيرة العدد، والمتمركزة جغرافيا في مناطق حدودية، فإن فرص أغلب الإثنيات في تحقيق الانفصال أمر شبه مستحيل سياسيا واقتصاديا، وإن هذا السيناريو يقود إلى حالة من عدم الاستقرار، والفوضى، والصراع بين الدول والجماعات على الموارد الحدود. وبالتأكيد، إنه ليس بمكنته أن يقيم نظاما إقليما بديلا، إذا كان يمكن تسمية ذلك نظاما.[xlii]

ولدى العالم العربي عدة تصورات بديلة لجامعة الدول العربية منها ما هو رسمي من قبل الأعضاء في الجامعة، ومنها ما يطرحه المفكرون ومن بين تلك الأفكار: "الفكرة اليمنية التي دعت إلى تحويل الجامعة إلى "اتحاد الدول العربية"، وشددت المبادرة على إقامة برلمان عربي، ومجلس شورى. من جهة أخرى دعت ليبيا إلى استبدال الجامعة العربية باتحاد عربي يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين، ويحظر على أي من أعضائه توقيع اتفاقيات عسكرية مع دولة أجنبية.[xliii]

وإن ضعف جامعة الدول العربية وتأخرها في التعاطي مع التغييرات السياسية العربية الراهنة وبخاصة حالتا"، اليمن وليبيا " وعجزها في الحالة السورية قد أعطى انطباعاً بأنها غير مؤهلة سياسياً من حيث الآليات والأدوات، وهو ما فتح المجال أمام مبادرات إقليمية ودولية عديدة في هذا الشأن، ومن ثم فقد تصاعد دور مجلس التعاون الخليجي في التغيرات السياسية العربية وخصوصا في قضيتي "اليمن والبحرين"، في ظل الضعف والوهن الذي أصاب جامعة الدول العربية مما يقودنا إلى القول بأن مجلس التعاون قد أدرك جيداً درجة الضعف والشلل التي أصابت جامعة الدول العربية وعليه، فقد بدأ دوره يبرز بإسناد ودعم وتوجيه غربي في محاولة للحلول محل الجامعة العربية، ومن ثم إحكام السيطرة على القرار السياسي العربي الرسمي من خلال احتواء دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا العربية المستقبلية.[xliv]

وهذا الأمر جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسّر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيَم الديمقراطية، مثل ناتان شارانسكي (Natan Sharansky) رئيس وكالة الهجرة اليهودية ومؤلف كتاب "دعماً للديمقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب"[xlv] الذي اعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي

عرفها العالم. ولا شك في أن استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير يتطلب اهتماماً ودراسة حتى نفهم أسباب التغيّر الذي حصل في القوى التي شكلّت أربعة عقود من استقرار أنظمة عربية، وكذا ديناميات العناصر الجديدة التي أشعلت نار الثورات، وهل ما يحدث هو تغيير لأنظمة أو تغيير في الأنظمة؟ وإن الإجابة على هذه التساؤلات ستمكِن من إعطاء مقاربة أكثر فاعلية لفهم دينامية ما حدث ودلالاته ومآلاته المستقبلية.[xlvi]

ويشير هذا السيناريو إلى أنه نتيجة لحالة الثورات العربية فإنه من المحتمل انتقال الدول العربية من الاعتماد على السلوك الفردي أو الأقاليمي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى السلوك الجماعي في مواجهة الأطراف الخارجية، وبصورة خاصة إيران وإسرائيل، أو إيران وتركيا، أو تركيا وإيران وإسرائيل، وهو ما يعني الانتقال من حالة التجزئة إلى حالة التكامل الإقليمي الذي يستجيب للحاجات الأساسية، ويدفع مصادر التهديد الرئيسية والثانوية عن الوطن العربي، بيد أن ذلك يقتضي بالضرورة امتداد تلك الثورات أو آثارها إلى بقية الأقطار العربية.[xlvii]

ويبدو أن النظام العربي الآن في حاجة ملحة إلى ثورة تصحيحية في مفاهيم الحفاظ على شرعية جامعة الدول العربية، وتفعيل دورها، وتقوية آليات العمل العربي المشترك في إطارها، إذ كل ما طُرح ويطرح من أفكار أو اتفاقات كالشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، واتفاقات الكويز وغيرها لا يمكن أن تكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي، لأنها تستبدل رابطة جغرافية اقتصادية برابطة قومية حضارية. ورغم أن النظام الإقليمي العربي؛ في ممتلأ في جامعة الدول العربية يمتلك كل مقومات تكامله المادية والثقافية التي لا تتوافر لغيره من النظم الإقليمية، إلا أنه لم ينجح حتى الآن في تطوير عمل جامعة الدول العربية من خلال إنشاء منظمات وأشكال مؤسسية فيدرالية عليا فوق قطرية ذات سيادة في مجالات التكامل العربي، تحمي العمل العربي المشترك من تقلبات

المزاج السياسي العربي، وتقاوم محاولات العولمة لإكراه الدول القطرية على تنازلات في السيادة لصالح العولمة ومنظماتها[xlviii].

وفي هذا السياق، استمر السجال بين القوى الساعية إلى تطوير مؤسسات النظام وعلاقاته بحيث تعطى التفاعلات المجتمعية وغير الحكومية حيزاً أكبر، وبين حماة النمط الرسمي للتفاعلات الذي تقوم فيه الدول ومؤسساتها بالدور الرئيسي. وبدا لفترة أن الفاعلين من غير الدول على المستوى العربي نجحوا في شغل مواقع مؤثرة في تفاعلات النظام، ولكن الشهور الأولى من عام ٢٠١٤ أشارت إلى حدود هذا التوجه.[xlix]

لذلك، قد يكون هذا السيناريو هو محصلة تطبيق السيناريو الأول لعدة سنوات، وبروز ضرورة الاتحاد كآلية للتكيف مع التحديات، وسوف يكون الخيار صعباً أمام حكام الدول الغنية، أو ذات الأعداد القلية من السكان لدواع مفهومة، ولكن الاتحاد في هذه الحالة سوف يكون الخيار الأقل تكلفة بالنسبة لهم، مقارنة باحتمال سقوط نظم الحكم في هذه البلاد، وفقدان نخبتها وأسرها الحاكمة لكل مميزاتها.[l]

وفي ظل هذا السيناريو، لا يمكن تصور أو حتى توقع غياب جامعة الدول العربية أو استبدالها، وبالتالي فإن هذا المشهد يكون أكثر بعداً عن الواقع.

وفي ضوء ما سبق فإنني أرجح السيناريو الأول وأعتقد في استمرار وبقاء صلاحية جامعة الدول العربية المقوم العربي كأساس معنوي للنظام العربي بحكم ارتباطه باللغة والثقافة التي تهدف إلى توحيد الأمة العربية، وتدعم الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الشعوب العربية، وتوثق الصلات بين دولها، وتوحد خططها السياسية، وتحترم حقوقها وما نحن عليه الآن يعتمد الخروج منه على مدى قدرتنا ورغبتنا في اختيار المشهد الأفضل، ودفع ثمنه ومتطلباته، ومهما كان الواقع العربي الحالي سيئاً ومؤلماً فإننا نستطيع الخروج منه إلى ما هو أفضل وأحسن كما يقول المثل الإنكليزي "حيثما تتوافر الإرادة فهناك مخرج " أو كما تحدث غرامشي عن "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة ".[li]

لذلك فالتعرف إلى واقع المنطقة الجديد، واستشراف مستقبلها يبدو أكثر غموضاً، فالخلل أو الخطر الذي يتربص بمصير الربيع العربي هو عدم مراجعة السياسات والاستراتيجيات والرؤى العربية نحو المستقبل، وسيكون من بين العوامل المؤثرة في مستقبل جامعة الدول العربية خريطة التحالفات الدولية الإقليمية في المنطقة، وهو ما يمهد لإعادة صوغ علاقاتهم البينية والخارجية، والشروع فوراً وبلا تردد في عملية جادة وعملية لإعادة هيكلة نظامهم الإقليمي، وتنظيمهم الجامع للذين يشكلان معاً- إذا ما تحررا من قيود الماضي وإخفاقاته- درعاً واقياً في مواجهة تحديات الحاضر، وخبايا المستقبل.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

من خلال عملية الاستقراء السابقة يمكن أن نتوصل إلى بعض النتائج المستنبطة من تفاعلات جامعة الدول العربية الحالية، والتي يمكن الانطلاق منها فيما بعد لاستشراف جامعة الدول العربية في المستقبل والتدخل في الظروف الصعبة والسائدة، وأُبرز هذه النتائج في النقاط التالية:

* أن الجامعة العربية ولدت في فترة احتلال لكثير من الدول العربية، أي ولدت ضعيفة. بهندسة بريطانية في فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأثرت بميثاق عصبة الأمم، واعتمدت على قاعدة الإجماع، وها هو الاستعمار الأميركي يعود، ويحتل أراض عربية في العراق، بعد احتلال الصهاينة فلسطين وجنوبي سورية، إلى جانب استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، من خلال التدخل الخارجي في شئون الدول العربية " باسم الديمقراطية" و" حقوق الإنسان" والعدالة.....إلخ، والتي تناسب القرن الحادي والعشرين، كما أخفت الجامعة العربية، والتزمت الصمت تجاه قضية الصحراء الغربية((الساقية الحمراء ووادي الذهب)) المتنازع عليها بين المغرب

والبوليساريو بعد مغادرة إسبانيا للإقليم الذي احتلته لأكثر من تسعة عقود متتالية دون أن تحرك الجامعة العربية ساكنا.

* تعاني المنطقة العربية من فراغ مزمن؛ فقرابة نصف دولها حالياً في حالة انعدام وزن، فالصومال مازال دولة فاشلة، وانفصال جنوب السودان شكل صداعاً جديداً للخرطوم، والانشقاقات والصراعات الجديدة في اليمن، والنظامان في ليبيا والعراق لم تستقر اوضاعهما بعد، وكذلك في سوريا لم يحسم انهيار نظامها، وتشهد عملية تحول صعبة، وباقي دول النظام أعضاء الجامعة العربية تعيش هاجس وصول مد الثورات العربية إليها، ولقد كان هذا القصور نتيجة الخلافات، وغياب الحس القومي - لديها بكل أسف سمة- ملازمة للواقع العربي الراهن.

* ضعف موقف جامعة الدول العربية تجاه الثورات العربية – العربية، كما كان لقيام مجلس التعاون الخليجي أثر كبير على قرارات الجامعة بدليل ما لوحظ خلال عام ٢٠١١ منذ بداية الثورات العربية.

* تظهر تركيبة شرطية الرغبة في الإصلاح الداخلي للدول الأعضاء في الجامعة العربية، ولكن هناك معوقات تحول دون تحقيق ذلك في ظل استمرار محاولة تطبيق النمط الخارجي "الغربي" بميول ورغبات شخصية، فالاختلاف في العوامل من بيئة، وتركيبة سكان ومستوى التقدم، والمتغيرات من المستوى التقني والتكنولوجي الضعيف للأقطار العربية، والتي تجعلها عرضة للاختراق والانكشاف الأمني، يجعل من المتغير المستقل والمتمثل في إصلاح ميثاق جامعة الدول العربية متبوعاً بمتغيرات فشل إصلاحات النظم السياسية العربية الداخلية، والحاجة إلى إصلاحات خارجية (دولية)، وفشل الإصلاحات التي تقوم بها الأقطار العربية على أصعدة عدة، وبخاصة المتعلقة بالحكم الرشيد، وتحقيق التنمية، وتداول على السلطة، تجعل منها عرضة لإصلاحات خارجية مفروضة، سواء كانت من منظمات دولية، أو مؤسسات دولية، أو حتى من بعض الدول الكبرى.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة انطلاقا من هذه التحولات الجذرية الجديدة التي تعصف بالمنطقة العربية، والتي تتسم بدرجة كبيرة من السيولة السياسية، ولم تكتمل حلقاتها بعد، ومازالت تتفاعل وتتطور وتتشكل يوماً بعد يوم، ومن الصعب التنبؤ بشكلها النهائي، أو حتى استشراف ملامحها الرئيسية، فكل الاحتمالات واردة للدور المحتمل لجامعة الدول العربية وعنوانه التحديات والإصلاحات الجديدة، ودلالة ذلك أنه تولد مقومات تجديد نظام عربي جديد بشكل أفضل لخدمة المصالح الوطنية والقومية،

* ينبغي أن يكون الإصلاح جوهرياً لا شكلياً، وأن يتسم بالواقعية لا بالمثالية، وأن يتم تنفيذه على مراحل لا دفعة واحدة، يضاف ذلك إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية سعيا نحو الوحدة والاستقرار حول مضمون تفعيل وتطوير عمل السوق العربية المشتركة بما يتلاءم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية الراهنة.

*عدم السماح بأي تدخلات خارجية أو داخلية تؤثر على القرار العربي السليم تجاه إيه قضية عربية، مثل فتح الحدود، أو فتح مجال جوي لضرب دولة عربية أخرى.

* أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتحدد من خلال تبني المبادرات التي دعت إلي تعديل الميثاق، وإعادة هيكلة أجهزة جامعة الدول العربية، وإنشاء عدد من المؤسسات مثل محكمة العدل العربية، ومجلس الأمن العربي، وأيضا من خلال آليات التصويت المعتمدة لمتابعة اتخاذ وتنفيذ القرارات التي قدمتها جامعة الدول العربية، وتدعو إلى الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وإيجاد تعاون إقليمي بين دول المنطقة، لتكون أكثر تعبيراً عن الاستراتيجيات الجديدة في المنطقة، فالتحول الذي وقع في المنطقة بالفعل يمثل تغييراً استراتيجياً كبيراً، وسيتغير على ضوئه الكثير من المعطيات والمعادلات والاستراتيجيات؛ ذلك لأن الجامعة العربية هي رصد للمنطقة العربية.

المراجع:

(i) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ط٣، ج٢، دار فارس للنشر، الكويت، ١٩٧٧، ص١٩

(ii) لخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٤.

(iii) ابراهيم منشاوي، **سؤال المستقبل: جامعة الادول العربية.. إلي أين؟** ، مرجع سبق ذكره ، انظر الرابط نفسه.

(iv) أحمد عارف ارحيل الكفارنة، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٥ ، العدد الثاني،٢٠٠٩، ص ٦٢٦.

(v)L. Paul Bremer III ،My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope) London; New York Simon and Schuster, 2004).

(vi) محمد سليمان الزواوي، **مستقبل النظام الإقليمي العربي في عصر الثورات**، انظر الرابط التالي:-
http://islammemo.cc/Tahkikat/2011/07/25/130551.html

(vii) أحمد عارف ارحيل الكفارنه، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥،

(viii) ماجد كيالي، **التغيرات في أدوار الفاعلين الدوليين والإقليمين في المنطقة، مجلة شئون عربية**، عدد ١٥٦، شتاء ٢٠١٣، ص ١٢٤.

(ix) جواد الحمد، **ملامح النظام العربي ما بعد الثورات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنظر الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/OurVision/2012/4.html

(x) تقرير الإسكوا: **التكامل العربي.. سبيلاً لنهضة إنسانية**، انظر الرابط التالي:-
http://www.escwa.un.org/main/ai14/Summary-Ar.pdf

(xi) خالد أحمد عبد الحميد، **جامعة الدول العربية بين المتغيرات الدولية والاقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(xii) سامح راشد، **الدور التدخلي للجامعة العربية بين التطور والثبات**، مرجع سبق ذكره ص ٧٢.

(xiii) محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره علي النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير، في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص٩٦.
(xiv) فيصل عبد الرؤوف فياض، **موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية٢٠١٠-٢٠١٢**، مرجع سبق ذكره ،ص ١٧١.
(xv) خير الدين حسيب، **العرب... إلى أين؟ بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٣، ٢٠١٥، ص ص ٧، ٨.
(xvi) بكر مصباح تنيرة، **مستقبل جامعة الدول العربية في القرن الحادي والعشرين هل تظل منظمة اقليمية أم تتطور إلى اتحاد عربي**، مجلة شئون عربية، عدد ٩٧، ١٩٩٩، ص ص ٩، ١٠.
(xvii) حسن أبو طالب، **إنهيار جامعة الدول العربية**، مجلة السياسية الدولية ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٨٥، القاهرة، يوليو ٢٠١١، ص ٣٣.
(xviii) محمد عبدالله يونس، **إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا**، مجلة السياسة الدولية ،ملحق اتجاهات نظرية، العدد ١٩٧، القاهرة، يوليو ٢٠١٤، ٨.
(xix) حسن أبو طالب، **انهيار جامعة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣.
(xx) سامح راشد، **الدور التدخلي للجامعة العربية بين التطور والثبات**، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
(xxi) بشير عبد الفتاح، **الجامعة العربية وإعصار الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص٨٣.
(xxii) عبد الرحمن الكمالي، **إصلاح جامعة الدول العربية دراسة في مشروعات تطوير الجامعة وتفعيل آلياتها**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.
(xxiii) محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره علي النظام الأقليمي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص١١٠.
(xxiv) علي الدين هلال، **سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الأنقسام والطائفية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.
(xxv) عصام بن نكاع، **إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، مرجع سبق ذكره، ص١٦٢،
(xxvi) محمد السيد سعيد، **جامعة الدول العربية: أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية**، المصدر: السياسة الدولية، انظر الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218029&eid=3915

(xxvii) عصام بن نكاع، **إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٢.

(xxviii) مجدي حماد، **مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء الثورات العربية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٥٧، خريف ٢٠١١، انظر الرابط التالي:
http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=31

(xxix) محمد بدري عيد، **ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، انظر الرابط نفسه

(xxx) بشير عبد الفتاح، **جامعة الدول العربية وإعصار الربيع العربي**، مرجع سابق ذكره ص ٨١.

(xxxi) فواز موفق ذنون، **جامعة الدول العربية الواقع والآفاق المستقبلية**، مرجع سبق ذكره، انظر الرابط التالي:-
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/06/07/91969.html

(xxxii) محمد شوقي عبد العال، **إصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز الحضارات السياسية، انظر الرابط التالي:
http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D8%B5%D9%84% 8%A9.pdf

(xxxiii) محمد قيراط، **جامعة الدول العربية... هل حان وقت الإصلاح والتغيير؟**، صحيفة بوابة الشرق، انظر الرابط التالي:- -http://www.al-sharq.com/news/details/184172|1-32013.

(xxxiv) علي الدين هلال، **حال الأمة العربية: ٢٠١٣ ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير**، مرجع سبق ذكره. ص ١١.

(xxxv) محمد السيد سعيد، **جامعة الدول العربية: أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية**، مرجع سبق ذكره.،

(xxxvi) خليل تقي ،**جامعة الدول العربية: الإصلاح والدور المطلوب** ، صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٢٨ - الخميس ٣١ يوليو ٢٠٠٣م الموافق ٠٢ جمادي الآخرة ١٤٢.
http://www.alwasatnews.com/328/news/read/328621/1.html

(xxxvii) محمود حسن علي العفيفي، **مشروع شرق الاوسط الكبير وأثره علي النظام الأقليمي العربي**، مرجع سبق ذكره، ، ص١١٠

(xxxviii) محمد عباد، **جامعة الدول العربية.. الطموح العريض والهيكل العريض**، مجلة القدس ،العدد ٦٤٦٩، مارس ٢٠١٠ ص ١٨.

(xxxix) علي الدين هلال، **سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(xl) أحمد كاتب، **القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية: ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٩٨، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ٥، ٦.

(xli) مصطفى **علوي، إشكاليات متعددة: معضلة بناء السياسة الخارجية لدول الربيع العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، القاهرة ، يوليو ٢٠١٣، ص ٦٧.

(xlii) علي الدين هلال، **سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(xliii) محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الأقليمي العربي**، مرجع سبق ذكره، ، ص١١١.

(xliv) إبراهيم منشاوي، **سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلي أين؟**، مرجع سبق ذكره.

(xlv)Natan Sharansky with Ron Dermer, The Case for Democracy: The Power of Freedom to Over come Tyranny and Terror,New York: Public Affairs, 2004..

(xlvi) رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى** ،دار الكتاب، العربي، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١.

(xlvii) عبد المنعم المشاط، **تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩، القاهرة، يوليو ٢٠١٢، ص ٢٩.

(xlviii) علاء عبد الحفيظ محمد، **مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٩، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٩،

(xlix) علي الدين هلال، **حال الأمة العربية: ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير**، مرجع سبق ذكره.، ص ٢٢.

(l) علي الدين هلال، **سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(li) خير الدين حسيب، **العرب إلى أين؟ بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة**، مرجع سبق ذكره، ص ٧.